

# ورقة سياسات

## بشأن ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين المصريين في الأردن\*

### المقدمة

مصر هي البلد العربي الأكثر سكاناً وهي أكبر دولة منشأ للعمال المهاجرين في المنطقة العربية. تعتمد مصر بشكل كبير على هجرة اليد العاملة لتعزيز اقتصادها، فالهجرة الخارجية تخفف من الضغوط الشديدة على سوق العمل المحلي، وهي مصدر أساسي للتحويلات من العملات الأجنبية. بدأت هجرة اليد العاملة المصرية إلى الدول العربية على نطاق واسع في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وكانت المادة ٥٢ من الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ قد نصّت على أن «للمواطنين الحق في الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج وينظم القانون هذا الحق وكذلك إجراءات وشروط الهجرة والمغادرة من البلاد» (دستور جمهورية مصر العربية، المادة ٥٢، ١٩٧١).

ولقد اختار العديد من المصريين الأردن كبلد للهجرة المؤقتة بسبب شروط الدخول السهلة إلى إقليمه. لذلك وقع البلدان عدداً من الاتفاقيات الثنائية لتنظيم هجرة المصريين وعملهم في الأردن، ترجع الأولى منها إلى عام ١٩٨٥ ثم تلتها مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٧. هذا و تجدر الإشارة إلى أن غالبية اليد العاملة المصرية في الأردن يُسمح لها بالعمل في ثلاثة قطاعات رئيسية فقط حسب قرارات وزارة العمل الأردنية وهي الخدمات والزراعة والإنشاءات والذي يشمل التحميل والتنزيل.

يوجد تباين في الإحصائيات والتقديرات المتعلقة بحجم الهجرة المصرية في الأردن. بلغ عدد المصريين في الأردن حسب تعداد السكان الأردني لعام ٢٠١٥ ٦٣٦٢٧٠ نسمة، ولكن وفقاً لتقديرات وزارة الخارجية المصرية لعام ٢٠١٧، يبلغ عدد المصريين في الأردن ١١٥٠٠٠٠ وهو تقريباً ضعف العدد المذكور في تعداد السكان الأردني (وزارة الخارجية المصرية ووزارة القوى العاملة المصرية، ٢٠١٧).

ولقد أجرى مركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، دراسة عن أثر اللاجئين السوريين في الأردن على اليد العاملة المصرية تناولت كذلك شروط وظروف عمل ومعيشة هذه اليد العاملة (Zohry, Abou Hussein & Hashem, 2020). نتائج الدراسة هي الأساس التي تستند إليه ورقة السياسات هذه في التوصيات التي تتقدم بها من أجل ضمان تجربة هجرة كريمة لليد العاملة المصرية وهي أكبر مجموعة وطنية من العمال المهاجرين في الأردن.

# منهجية الدراسة

شملت منهجية هذه الدراسة أساليب مختلفة ألا وهي بحث كمي في الأردن وبحوث كيفية أولية في كل من الأردن ومصر. المنهجية الكمية كانت مسحاً ميدانياً لعينة مكونة من ٥٠١ مهاجراً مصرياً في الأردن أجابوا على استبيان في ست محافظات أردنية هي عمان والبلقاء وإربد والكرك وجرش والزرقاء. الدراسة الميدانية تم إجراؤها مع العمال المهاجرين المصريين المشاركين في المقاهي والشوارع وأماكن عملهم ومنازلهم.

أما المكون الكيفي فتم إجراؤه في صورة مقابلات فردية متعمقة (IDIs) في الأردن و في مصر بالإضافة إلى مقابلات مع خبراء في هذا المجال (KIIs) في الأردن، بما في ذلك مقابلات مع ممثلين للحكومة والمجتمع المدني وأصحاب العمل. تم إجراء المقابلات المتعمقة في الأردن في ثلاث محافظات هي عمان والبلقاء وإربد، وهي غطت قطاعات العمل المختلفة في المحافظات الثلاث. وتم إجراء المقابلات المتعمقة في مصر في أربع محافظات هي الشرقية والمنيا وبني سويف وسوهاج. ونظراً لأن غالبية اليد العاملة المصرية في الأردن من الذكور، فلقد أجريت المقابلات المتعمقة مع الرجال وحدهم.

## نتائج الدراسة

تلخص هذه الفقرة النتائج الرئيسية للدراسة بناءً على تقريرها النهائي (Zohry, Abou Hussein & Hashem, 2020).

### الوسطاء والأشخاص الذين يسهلون الهجرة

للأقارب والأصدقاء المصريين في الأردن دور رئيسي في تمهيد الطريق لأولئك الذين يرغبون في الهجرة. تشير نتائج المسح إلى أنه في الغالب يتم التعرف على إجراءات الهجرة والعثور على فرصة عمل في الأردن من خلال الأقارب ويليهم الأصدقاء. هذه الشبكة غير الرسمية للهجرة مفيدة للمهاجرين ومع ذلك فإنها تعرضهم أحياناً للاستغلال. وفقاً لنتائج المقابلات مع الخبراء، يعمل أقارب المهاجرين وأصدقاءهم في بعض الأحيان كوسطاء مما يعني أنهم يحققون أرباحاً من وراء الربط بين أقاربهم وأصدقائهم في مصر وأصحاب العمل في الأردن. بالإضافة إلى ذلك فوفقاً لبعض المهاجرين الذين تمت مقابلتهم والعائدين والخبراء، فإن بعض أصحاب العمل الأردنيين قد يشاركون في تجارة تصاريح العمل أو بمعنى آخر إنهم قد يطلبون من وزارة العمل تصاريح لعدد من العمال أكبر عن ذلك الذي يحتاجونه ويسمحون لهم بالعمل بشكل غير نظامي لأصحاب عمل آخرين أو كعمال مياومة/يومية. النتيجة هي أن يتكبد العامل المصري تكاليف إضافية لصالح السمسار أو الوسيط المصري و صاحب العمل الأردني. علاوة على ذلك، ولأن هذه القنوات غير رسمية فإن المعلومات التي يتلقاها العامل المصري ليست هي نفسها دائماً وهي غير موثوق بها. وبالتالي، يسافر العمال عادة دون معرفة حقوقهم ومسؤولياتهم في الأردن مما قد يؤدي إلى خضوعهم لانتهاكات ترتكب ضدهم أو إلى أن يخالفوا هم القانون الأردني دون أن يدركوا ذلك.

### المخالفات

رصدنا من خلال الدراسة بعض المخالفات التي تعتبر كلها هجرة غير نظامية وهي تتمثل في أن: (١) يعمل العامل المصري المهاجر في مكان آخر غير المكان المحدد في عقده، (٢) يعمل لصالح صاحب عمل أو كفيل غير صاحب العمل المشار إليه رسمياً في العقد، (٣) يعمل في قطاع عمل مختلف عن ذلك الوارد في تصريح العمل و (٤) يعمل دون إصدار أو تجديد تصريح العمل. هذه المخالفات تعرض العامل

عدة انتهاكات، فإن اليد العاملة غير النظامية ليست مشمولة بالضمان الاجتماعي، وبالتالي، فالعمال المهاجرون لا يتلقون أي مدفوعات من الضمان الاجتماعي عند عودتهم النهائية إلى مصر. بالإضافة إلى ذلك لا يقوم العامل الغير نظامي بالإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضده خوفاً من تغريمه أو ترحيله. من الواضح إذن أن الوضع الغير نظامي لليد العاملة المصرية يحرمها من الحقوق المكفولة للعمال النظاميين ويضعها في موقف ضعف عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن الانتهاكات.

## التعرض للانتهاكات في مكان العمل

يمكن أن يستنتج من نتائج الدراسة أن ثمة انتهاكات للقانون الأردني ترتكب أحياناً ضد العمال المصريين في الأردن، وخاصةً ضد العمال الذين يقيمون بشكل غير نظامي. وتعتبر ظروف عمل اليد العاملة غير النظامية أسوأ من ظروف عمل اليد العاملة النظامية. وبالفعل، أوضح أصحاب العمل وممثلو المجتمع المدني أن اليد العاملة غير النظامية هي الأكثر تعرضاً للخطر حيث أن أصحاب العمل يعتقدون أنهم ليسوا ملزمين بأن يوفروا لهم ظروف العمل التي ينص عليها القانون. علاوة على ذلك، فإنه طبقاً لما قاله عدد من العاملين بالأردن والعائدين المشاركين في الدراسة فإنهم أحياناً ما لا يتقاضون أجوراً عن أعمال قد قاموا بها بالفعل. هذا النوع من الاستغلال يمارس بشكل أكبر ضد اليد العاملة غير النظامية التي لا يمكنها الإبلاغ عن الانتهاكات التي تتعرض لها. وكشفت الدراسة عن تعرض بعض المهاجرين للعنف الجسدي من قبل أصحاب عملهم. ومع ذلك، وبسبب وضعهم الغير نظامي، فإنهم يتجنبون أي اتصال بالسلطات الأردنية خوفاً من القبض عليهم وتغريمهم وترحيلهم. أما بالنسبة لليد العاملة النظامية فأوضح ممثلو المجتمع المدني أن كثيراً منهم ليس على دراية تامة بحقه في الضمان الاجتماعي وبالتالي لا يطالب به عند انتهاء عقده. بالإضافة إلى ذلك، فلقد اتضح من خلال المقابلات مع المهاجرين والعائدين أن معظمهم يتحمل رسوم إصدار وتجديد التصاريح وهو ما يعتبر مخالفة لقانون العمل الأردني الذي ينص على أن رسم إصدار وتجديد التصريح هو مسئولية صاحب العمل (قانون العمل الأردني، المادة ١٢، ١٩٩٦).

## إصابات العمل

بالرغم من تعرض كثير من المصريين العاملين بالأردن لمخاطر صحية ومخاطر على السلامة في مكان العمل، فإن عليهم أن يتحملوا تكلفة الفحوصات والرعاية الطبية في حالة إصابتهم أثناء العمل. وكشف بعض العائدين والمهاجرين العاملين في قطاعات البناء والزراعة عن تعرضهم شخصياً أو تعرض أصدقاء لهم لإصابات عمل وإضرارهم للاعتماد على مساعدات مادية من الأصدقاء والأقارب في الأردن لتغطية تكاليف العلاج أو رجوعهم إلى مصر. وبينما أكد جميعهم أنهم ليسوا مشمولين بنظام تأمين صحي، ذكر البعض منهم أنه أحياناً ما يقوم صاحب العمل بتغطية تكاليف الرعاية الطبية لعامل عنده إن أصيب في مكان العمل.

«انا دلوقتى باخذك على السكن عندي في واحد مكسور بقاله سبع شهور كان في شغل وقع انكسر مركب شرنج ومسامير في السكن ولا لاقى حد يصرف عليه احنا اللي بنصرف عليه عملنا له عملية اتكلفت ٣٠٠٠ دينار والزلمة اللي شغال عنده ولا استعرف عليه. احنا كلنا مصريين ولاد حلال بنقف بجوار بعضنا يعنى اى مصيبة بتحصل بنشيل بعض مهو لو مش هنشيل بعض مين هيشيلنا فلمينا من بعض فرضنا على كل واحد قد كدا ورحنا عملناو العملية.»  
(مهاجر مصري يعمل في عمان)

## التصاريح الحرة

في محاولة للحد من المخالفات بين العمال المصريين والقضاء على دور الوسطاء، طورت الحكومة الأردنية نوعاً جديداً من التصاريح يسمى بتصريح العمل الحر. في السابق كان يحصل العمال المصريون على تصاريح في قطاعات الزراعة أو البناء أو الخدمات، والتي تقتصر على العمل في المحافظة المشار إليها في عقد عملهم ولصاحب العمل الذي أصدر تصريح عملهم. وقد تغير هذا مع إدخال تصاريح عمل الزراعة والإنشاءات الحر. تسمح هذه التصاريح للعمال المصريين بالعمل لدى أصحاب عمل مختلفين في أي محافظة في الأردن ومع ذلك فهي مقتصرة على قطاع العمل المذكور في التصريح. يختلف هذا النوع من التصاريح أيضاً في أن مسؤولية إصدار التصريح وتسديد الرسوم تقع على العامل وليس على صاحب العمل. يعتبر تصريح العمل الحر خطوة كبيرة نحو المزيد من حرية التنقل والعمل المرن في الأردن، و من الجدير بالذكر والإشادة أن الحكومة الأردنية تفعل قصارى جهدها لضمان نجاح هذا النظام. في البداية عندما أعلنت الحكومة عن نظام التصاريح الحرة، كانت رسوم التصريح الإنشائي ٢٠٠٠ دينار والتصريح الزراعي ١٥٠٠ دينار، وهي مبالغ رأى الخبراء الذين تمت مقابلتهم أنها لا تتناسب مع دخول الأيد العاملة المهاجرة في الأردن. لذلك ونتيجة لعدم إقبال اليد العاملة المهاجرة على هذا النوع من التصاريح، قررت الحكومة خفض الرسوم لتصبح ٩٠٠ ديناراً للتصريح الإنشائي و٧٠٠ ديناراً للتصريح الزراعي وهو ما يعتبر خطوة إيجابية لتشجيع اليد العاملة المهاجرة على الاستفادة من هذا النظام. هناك تحدي واحد يواجه هذا النظام الجديد وهو كيفية تحصيل مساهمة أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي للعاملين لديهم. حالياً لا يتم تسجيل العاملين تحت نظام تصريح العمل الحر في الضمان الاجتماعي حيث يمكنهم تغيير أصحاب العمل بشكل متكرر مما يجعل من الصعب تحصيل مبلغ الضمان الاجتماعي من أصحاب العمل المختلفين.

## العمل الموسمي

أوضح بعض المشاركين في الدراسة من العمال والعائدين والخبراء أنه في فصل الشتاء يقل العمل في القطاع الزراعي بسبب الظروف الجوية القاسية ولذلك يتوجه كثير من العاملين بهذا المجال للعمل أثناء هذا الفصل في قطاع الإنشاءات أو يعودون إلى مصر حتى يستأنف العمل بالقطاع الزراعي. في تلك الفترة يعتبر من يعمل منهم بقطاع الإنشاءات مخالفاً لأنه يعمل لدى صاحب عمل مختلف وفي قطاع مختلف عن المصرح له به.

«في الشتاء ممكن فيه أيام مانشتغلش فيها علشان البرد بيوقف الزراعة. فيه

ناس بترجع مصر إجازات في الشتاء علشان الشغل بيكون نايم.»

(مزارع مصري في البلقاء)

# توصيات متعلقة بالسياسات والبرامج والأبحاث

بناءً على نتائج الدراسة تم صياغة مجموعة من التوصيات لإرشاد السياسات والبرامج والأبحاث على مستوى الحكومة والمجتمع المدني في مصر والأردن وذلك لتحسين تجربة الهجرة ووضع المهاجرين المصريين في الأردن.

## التوصيات المتعلقة بالسياسات

### إدخال أنظمة الدفع الإلكترونية للعمال المهاجرين

يحسن أن تطلب وزارة العمل من أصحاب العمل استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية. تلك الأنظمة تتطلب من أصحاب العمل تحويل الأجور للموظفين من خلال حساباتهم المصرفية أو شركات تحويل الأموال بدلاً من إعطائهم رواتبهم نقدياً والغرض من ذلك هو التأكد من أن الأجور تتوافق مع الحد الأدنى للأجور في الأردن وأن يتم دفعها في الوقت المحدد. علاوة على ذلك، نظراً لأنه من الأكثر كفاءة مراقبة الأجور المحولة من خلال البنوك أو شركات تحويل الأموال فإن مفتشي العمل سيبدلون جهداً أقل في مراقبة الأجور وسيكونون قادرين على التركيز بشكل أكبر على ظروف العمل مثل ساعات العمل واستحقاقات العمال ومعاملتهم. من الجدير بالذكر أنه قد تم تطبيق النظام في قطاع التعليم في الأردن ولكن قد يكون من المفيد توسيعه أيضاً ليشمل القطاعات التي يعمل بها العمال المهاجرون (ILO, 2017).

### تطوير نظام ضمان اجتماعي لتصاريح العمل الحرة

من حيث المبدأ وكما سبق بيانه يعتبر تصريح العمل الحر تطوراً إيجابياً نحو العمل المرن وحرية التنقل للعمال المهاجرين في الأردن ومع ذلك فهناك تحدي يجب تخطيه لتحسين تجربة المهاجرين. في ظل نظام تصريح العمل الحر ليس هناك آلية لجمع مساهمات الضمان الاجتماعي من أصحاب العمل للعاملين لديهم، والنتيجة هي إما أن يتحمل العاملون المبلغ الشهري للضمان الاجتماعي كاملاً أو أن يختاروا عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي. معنى ذلك أن العمال سيعملون في ظل ظروف غير مستقرة وهو ما يضعهم في وضع غير موات مقارنة بالعاملين بتصاريح مقيّدة. لتشجيع المهاجرين على اختيار تصاريح العمل الحرة و حماية حقهم في الضمان الاجتماعي، ينبغي تطوير نظام لجمع مساهمات الضمان الاجتماعي من أصحاب العمل.

### إدخال نظام تصاريح عمل موسمية

يقترح إنشاء نظام تصاريح عمل موسمية لتحقيق المزيد من المرونة للعمال ولأصحاب العمل، بحيث يسمح تصريح العمل الموسمي للعمال المهاجرين بالتنقل من قطاع عمل لقطاع عمل آخر حسب العرض والطلب في سوق العمل. في فصل الشتاء عندما يكون الطلب قليلاً على العمال في القطاع الزراعي يمكن أن ينتقل العاملون بهذا القطاع للعمل مؤقتاً في مجال الإنشاءات بشكل رسمي. مثل هذا النظام من شأنه الحد من المخالفات التي تنتج عن انتقال العمال للعمل بقطاع غير قطاع عملهم الأساسي لفترة مؤقتة، ومن مميزات هذا النظام أيضاً أنه لن يكون من الصعب تحصيل مساهمة أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي للعاملين لديهم كما هو الحال في نظام تصريح العمل الحر، لأن العامل يستمر عند نفس صاحب العمل لعدة أشهر. بالإضافة إلى ذلك يسمح هذا النظام للاقتصاد الأردني بالاستفادة من اليد العاملة المهاجرة على مدار السنة ويتيح مرونة في تنظيم سوق العمل.

## ضمان عدم معاقبة المهاجرين على الانتهاكات التي ارتكبتها أصحاب العمل فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي

في كثير من الأحيان يتغافل أصحاب العمل عن دفع المساهمة الشهرية للضمان الاجتماعي نيابةً عن عمالهم وهو ما يحرم العمال من الضمان الاجتماعي عند مغادرة الأردن. في مثل هذه الحالات لا يجب معاقبة العمال إذ أنهم لم ينتهكوا القانون بأي شكل من الأشكال بل يجب استرداد حقوقهم خاصةً وأن بعضهم يعود إلى وطنه بمدخرات محدودة أو بدون مدخرات. بالإضافة إلى ذلك، يحسن الكشف عن هذه الانتهاكات في وقت مبكر من خلال التفتيش المنتظم والشامل من قبل وزارة العمل. أما تصاريح العمل المرنة فسيظل الضمان الاجتماعي، كما ذكر سابقاً، مشكلة، وسيكون من المفيد أن تجد الوزارة سبيلاً لإلزام أصحاب العمل بتسجيل عمالهم في الضمان الاجتماعي ودفع المساهمات الشهرية عنها لمؤسسة الضمان الاجتماعي.

### صياغة و توقيع اتفاقية ثنائية بخصوص الضمان الاجتماعي

من المقترح أن تصيغ وتوقع الحكومة المصرية والحكومة الأردنية اتفاقية ثنائية للضمان الاجتماعي. يتيح هذا النوع من الاتفاقيات تنظيم تراكم فترات الاشتراك وإمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي. طبقاً لمنظمة العمل الدولية (٢٠١٧)، فإمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي تتيح للمهاجر «الحفاظ على الاستحقاقات من برنامج الضمان الاجتماعي في بلد معين ونقلها إلى بلد آخر وأيضاً نقلها بين المناطق المختلفة في البلد الواحد وبين الوظائف وبين أفراد الأسرة الواحدة» (ص ٣٧). من الجدير بالذكر أن مصر صدقت على اتفاقيات الضمان الاجتماعي مع تونس والمغرب، ولكن ليس مع الأردن التي تستضيف حالياً ثاني أكبر عدد من المهاجرين المصريين. لتنظيم مساهمات واستحقاقات الضمان الاجتماعي للعدد الكبير من العمال المصريين المهاجرين في الأردن، يوصى بأن تصيغ الحكومتان وتصدقان على اتفاقية ثنائية للضمان الاجتماعي.

### التوصيات المتعلقة بالبرامج

أوضحت المقابلات مع وزارة القوى العاملة في مصر أن الوزارة سعت بالتعاون مع وزارة العمل في الأردن للقضاء على دور الوسيط من خلال الربط الإلكتروني بين أصحاب العمل في الأردن والعمال المصريين الراغبين في السفر للعمل بالأردن. بالرغم من ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أنه مازال هناك دور للوسيط في عملية الهجرة، ولذلك يحسن أن تعمل وزارة القوى العاملة المصرية على نطاق أوسع وبطاقة أكبر في جميع المحافظات للقضاء على دور الوسيط نهائياً.

### ضمان شمول جميع العمال المهاجرين بنظام تأمين صحي وإبلاغهم بذلك

نادراً ما يكون للعمال المهاجرين تأمين صحي على الرغم من تعرض العاملين في قطاع البناء في كثير من الأحيان لإصابات عمل وتعرض أولئك الذين يعملون في الزراعة إلى المرض المتكرر في فصل الشتاء نتيجة لعيشهم في مسكن غير ملائم لا يتناسب مع الظروف الجوية القاسية في بعض المناطق في الأردن. لضمان تجربة هجرة كريمة للمهاجرين المصريين في الأردن سواء كان وضعهم نظامياً أو غير نظامياً، ينبغي أن تتعاون الحكومتان المصرية والأردنية على توفير الرعاية الصحية المناسبة للعمال المهاجرين المصريين في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية مثل جائحة الكورونا، و يجب إخطار العمال المهاجرين بهذه اللوائح ليعرفوا حقوقهم ويطلبوا بها.



## رفع وعي العمال المهاجرين بالضمان الاجتماعي

غالبًا ما لا يدرك العمال المهاجرون أنهم مسجلون في الضمان الاجتماعي وبالتالي يعودون إلى مصر دون المطالبة بالمبالغ المسحقة لهم. لذلك ينبغي إبلاغ العمال بحقوقهم في الضمان الاجتماعي وإجراءات المطالبة بمسحقاتهم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حملات توعية يتم تنفيذها من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي والمجتمع المدني في الأردن.

### تفعيل دور مفتشي وموظفي العمل في مكاتب العمل المحلية

في بعض الأحيان يرتكب أصحاب العمل انتهاكات لحقوق العمال المهاجرين مثل عدم دفع أجر العامل عن عمل قام بأدائه بالفعل، أو تحميل العامل عبء تكلفة تصريح العمل، أو مصادرة جواز سفره، أو عدم تسجيله في الضمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، فكثيراً ما يكون السكن الموفر للعمال غير ملائم. لذلك، فلضمان العمل اللائق وظروف معيشة كريمة للمهاجرين يحسن إجراء تفتيش منتظم على أماكن العمل وأماكن السكن، ولا سيما في القطاع الزراعي.

وسوف يكون مفيداً تفعيل دور مكاتب العمل المحلية في تلقي الشكاوى وتسوية النزاعات أو الانتهاكات التي يبلغ عنها العمال المهاجرون سواء كان وضعهم نظامياً أو غير نظامي. لتحقيق ذلك يجدر تنفيذ برامج لبناء القدرات، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في الأردن، لتعزيز قدرات موظفي مكاتب العمل لإكسابهم المعرفة والمهارات اللازمة لهم لتوجيه ضحايا الانتهاكات نحو الحصول على الحماية الضرورية لهم أو لتسوية أوضاعهم القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري زيادة عدد مفتشي العمل لضمان فعالية التفتيش على أماكن العمل. في اجتماع الخبراء والجهات المعنية في الأردن، الذي عُقد في سياق الدراسة الأساسية، أشار أحد ممثلي الجهات المعنية إلى أن عدد مفتشي العمل الذين يغطون جميع محافظات الأردن هو ١٣٠ و هذا يعتبر عدداً غير كافي. علاوة على ذلك، كان ثمة تشديد على أن التفتيش ضعيف بشكل خاص في قطاع الزراعة. من أجل ضمان تفتيش دقيق على أماكن العمل في الأردن يجب على وزارة العمل توزيع العبء الملقى حالياً على مفتشي العمل على عدد أكبر منهم.

ينبغي أن يوازن مفتشو العمل بين دورهم في ضمان ظروف العمل اللائق ودورهم في التحقق من سريان تصاريح عمل العمال المهاجرين. حالياً تتركز جهود مفتشي العمل على العثور على العمال المهاجرين المتواجدين في الأردن بدون تصاريح عمل سارية، بينما ينبغي أن يعير مفتشو العمل اهتماماً أكبر لكشف الانتهاكات ضد اليد العاملة المهاجرة وضمان ظروف عمل لائقة للعاملين من جميع الجنسيات سواء كان وضعهم نظامياً أو غير نظامي (ILO, 2017). ويمكن التوصل لذلك عن طريق بناء قدرات مفتشي العمل وزيادة عددهم. هذا وسوف يسمح وجود عدد أكبر من مفتشي العمل المدربين جيداً بتغطية المزيد من أماكن العمل وإجراء تفتيش شامل يمكنهم من تحديد انتهاكات أصحاب العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان ظروف عمل لائقة لليد العاملة الوطنية والمهاجرة على حد سواء.

### تنظيم دورات توجيهية للمهاجرين قبل المغادرة وعند الوصول

على الرغم من أن تنظيم دورات توجيهية للمهاجرين قبل المغادرة منصوص عليه في الاتفاقية الثنائية إلا أن المهاجرين غالباً ما يكونون غير مدركين لقواعد وأنظمة الإقامة والعمل في الأردن وبالتالي مخالفتهم للقانون تكون غير مقصودة. علاوة على ذلك، فإنهم لا يبلغون عن الانتهاكات التي ترتكب ضدهم بسبب عدم وعيهم بحقوقهم، من أجل الحيلولة دون أن يرتكب العمال المهاجرون المصريون

المخالفات أو الخضوع والاستسلام للانتهاكات التي تُرتكب ضدهم بسبب نقص الوعي، يجب تنظيم دورات توجيهية للمهاجرين قبل المغادرة وعند الوصول. ويقترح أن تنظم الحكومة المصرية جلسات ما قبل المغادرة كجزء من إجراءات الحصول على تصريح العمل، أما على الجانب الأردني، فيستحسن دمج جلسات ما بعد الوصول في عملية إصدار تصاريح العمل. هذا ويمكن للمجتمع المدني المساهمة في مثل هذه الجلسات الرامية إلى رفع مستوى الوعي بحقوق المهاجرين وواجباتهم.

## إجراء حملات لتصويب الأوضاع بشكل منتظم

أظهرت المقابلات مع المهاجرين أن كثيراً منهم انتهز فرصة حملات تصويب الأوضاع للخروج من وضعهم الغير نظامي وتصويب وضعه وأوضح عاملون آخرون غير نظاميين أنهم ينتظرون الحملة القادمة لتصويب أوضاعهم، مما يوضح أن المهاجرين لديهم الرغبة في تصويب أوضاعهم في الأردن و البقاء فيها بشكل نظامي إذا أتاحت لهم الفرصة.

## التوصيات المتعلقة بالأبحاث

### إجراء الأبحاث التي من شأنها أن توضح دور الوطاء

على الرغم من أن الهدف من هذا البحث كان تقييم أثر اللاجئين السوريين في الأردن على العمال المهاجرين المصريين، إلا أن نتائج البحث أظهرت بوضوح الدور الحيوي للوسطاء في عملية هجرة المصريين إلى الأردن والاستغلال الذي قد يتعرض له المهاجرون المصريون. لذلك فإنه سيكون من المفيد أن تكلف الحكومة المصرية مؤسسات بحثية أو أكاديميين مستقلين بإجراء المزيد من الأبحاث في مجال الوطاء للتعرف على طرائق عملهم وعلى الفوائد التي تعود عليهم من جراء القيام بدور الوساطة في عملية الهجرة.



## مراجع باللغة العربية

دستور جمهورية مصر العربية (١٩٧١). المادة 52. <http://qadaya.net/?p=398>

قانون العمل الأردني (١٩٩٦). المادة ١٢.

وزارة الخارجية المصرية ووزارة القوى العاملة المصرية (٢٠١٠). تقديرات لأعداد المصريين بالخارج. غير منشور. القاهرة: مصر.

## مراجع باللغة الإنجليزية

International Labour Organization (2017). A challenging market becomes more challenging: Jordanian workers, migrant workers and refugees in the Jordanian labour market. ILO. Beirut: Lebanon. Accessed on: 10.12.2020 [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/--ro-beirut/documents/publication/wcms\\_556931.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/--ro-beirut/documents/publication/wcms_556931.pdf)

International Labour Organization (2017). A Study on Bilateral Labour and Social Security Agreements in North Africa. ILO. Cairo, Egypt. Accessed on 05.07.2020. [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms\\_621046.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_621046.pdf)

Zohry, A., Abou Hussein, S. & Hashem, D. (2020). The Impact of the Syrian Influx on Egyptian Migrant Workers in Jordan (Paper No. 13). Center for Migration and Refugee Studies. <http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/Documents/egyptianmigrantworkersreport.pdf>